جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508

Volume 11, Issue 2, June 2025

الإصدار الحادي عشر، العدد الثاني، يونيو 2025

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الحادي عشر، العدد الثاني، يونيو 2025

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. الاستفهام في القرآن الكريم: أغراضه وأثره في فهم المعنى	15_1
2. أثر لغة البيان في فهم القرآن الكريم	37_16
3. مجالات التفسير الموضوعي، دراسة نقدية	63_38
4. مصطلح (حسن المعرفة) عند المحدثين دراسة نظرية تطبيقية (نماذج مختارة)	81_64
5 أثر خيار الرؤية في عقد البيع وتطبيقاته العملية ومسقطاته	96_82
6. من اختيارات القاضي عبد الوهاب المالكي في بابي الإقرار، والشفعة من كتاب: (المعونة)؛ دراسة فقهية مقارنة	117_97
7. الإيمان بربوبية الله تعالى وما ينقضه من الإلحاد والشرك	159_118
8. النوازل المعاصرة في والسياسة الشرعية وموقف الدعوة الإسلامية منها	184_160
9. برامج التأصيل الشرعي والفاعلية في الجمعيات الخيرية العلمية وأثرها في الدعوة إلى الله من وجهة نظر مستفيدي الجمعيات الخيرية العلمية بجدة	200_185
10. وسائل الدعوة إلى الله وأساليبها في جمهورية المالديف	218_201

ثانياً: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
11. نظريّة الأفعال الكلاميّة في نماذج من فنّ التوقيعات (دراسة تداوليّة)	248_219
12. استراتيجيات تطوير المستوى اللغوي في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها	268_249

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدى عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد الفتاح عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصرى
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله رمضان خلف مرسي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الواسع إسحاق ناصر الدين.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد الحلواني
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد أحمد عبد الحميد طايل
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الحميد الشرقاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الرحمن سلامة.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار

Arrasikhun Journal، Volume 11، Issue 2، June 2025

ISSN: 2462-2508

النوازل المعاصرة في والسياسة الشرعية وموقف الدعوة الإسلامية منها

فهد عوض فهد الجهني
باحث دكتوراه – كلية العلوم الإسلامية
جامعة المدينة العالمية – قسم الدعوة
FAHAD9449FAHAD@GMAIL.COM

الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
عضو هيئة التدريس بجامعة المدينة العالمية
كلية العلوم الإسلامية – قسم الدعوة
IBRAHIM.BAIOMY@MEDIU.MY

الملخص

تكمن إشكالية هذا البحث في غياب التأصيل الواضح واضح والمتكامل للنوازل المعاصرة في الحكم والسياسة الشرعية يثير العديد من التحديات، ويؤدي إلى تباين الآراء والمواقف، مما قد يُضعف دور الدعوة الإسلامية في توجيه المجتمع ومواجهة هذه النوازل بطريقة بنّاءة؛ حيث تواجه الأمة الإسلامية في العصر الحديث العديد من القضايا المستجدة في مجالي الحكم والسياسة الشرعية، وهي ما يُعرف بـ"النوازل". وتتمثل هذه النوازل في أنماط الحكم الجديدة، وآليات صنع القرار، والمفاهيم السياسية الحديثة، وتتسم هذه القضايا بالتعقيد والتشابك، مما يجعلها تتطلب اجتهادًا شرعيًا عميقًا لمواكبة مستجدات العصر وتحدياته، مع الحفاظ على ثوابت الدين ومقاصده، وقد هدف البحث إلى تحديد الموقف الشرعي من النوازل السياسية والحكمية المعاصرة بما يحقق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع، وبيان دور الدعوة الإسلامية في التعامل مع هذه النوازل، وإسهامها في تقديم حلول عملية تتماشى مع مبادئ الشريعة، وتوجيه الدعوة الإسلامية لتكون فاعلة في توعية المجتمعات الإسلامية بهذه المستجدات، وقد سار البحث على المناهج الاستقرائي، والتحليلي، والمقاصدي، والمقارن؛ وذلك للوصول إلى أهدافه التي كان من أهمها: بيان قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب المستجدات، وأهمية الاجتهاد الجماعي في القضايا السياسية المعاصرة، وعرض إشكاليات تطبيق المفاهيم السياسية الحديثة، وإمكانية تحقيق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع، وأهمية دور الدعوة الإسلامية في توعية المجتمعات، والتأثير الإيجابي للمقاربة المقاصدية، والحاجة إلى مراجعات فكرية مستمرة.

Abstract

The research addresses the challenge posed by the lack of clear and comprehensive foundations for contemporary issues in governance and Islamic political jurisprudence، which generates various challenges and divergent opinions، potentially weakening the role of Islamic advocacy in guiding society and addressing these issues constructively. In the modern era، the Islamic community faces numerous emerging issues in governance and political jurisprudence، known as "nawazil،" encompassing new forms of governance، decision-making mechanisms، and modern political concepts. These issues are complex and interconnected، requiring deep juridical effort to address contemporary developments and challenges while maintaining the constants and objectives of Islamic law. The study aims to establish the Islamic legal stance on contemporary political and governance issues to balance Sharia principles with real-world demands، clarify the role of Islamic advocacy in addressing these issues، and propose practical solutions aligned with Sharia principles to empower advocacy efforts in raising awareness within Muslim communities. The research adopts inductive، analytical، purposive (maqasidi)، and comparative methodologies to achieve its goals، including demonstrating Islamic law's adaptability to modern developments، emphasizing collective ijtihad for contemporary political issues، addressing challenges in applying modern political concepts، achieving harmony between Sharia principles and practical realities، highlighting the critical role of Islamic advocacy in community awareness، showcasing the benefits of the maqasid-based approach، and underscoring the need for continuous intellectual review.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،،، ثم أما بعد.

يتناول هذا البحث دراسة بعض المستجدات والتحديات الحديثة في مجالي الحكم والسياسة الشرعية، وكيفية تعامل الدعوة الإسلامية معها، وكيف تفاعل معها الدعاة إلى الله تعالى في العصر الحديث ولم يقفوا جامدين أمامها.

مشكلة الدراسة:

إن غياب التأصيل الواضح واضح والمتكامل للنوازل المعاصرة في الحكم والسياسة الشرعية يثير العديد من التحديات، ويؤدي إلى تباين الآراء والمواقف، مما قد يُضعف دور الدعوة الإسلامية في توجيه المجتمع ومواجهة هذه النوازل بطريقة بنّاءة؛ حيث تواجه الأمة الإسلامية في العصر الحديث العديد من القضايا المستجدة في مجالي الحكم والسياسة الشرعية، وهي ما يُعرف بـ"النوازل". وتتمثل هذه النوازل في أنماط الحكم الجديدة، وآليات صنع القرار، والمفاهيم السياسية الحديثة، وتتسم هذه القضايا بالتعقيد والتشابك، مما يجعلها تتطلب اجتهادًا شرعيًا عميقًا لمواكبة مستجدات العصر وتحدياته، مع الحفاظ على ثوابت الدين ومقاصده.

أسئلة البحث:

1. كيف يمكن تحديد الموقف الشرعي من النوازل السياسية والحكمية المعاصرة بما يحقق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع؟
2. ما دور الدعوة الإسلامية في التعامل مع هذه النوازل؟ وهل يمكن أن تسهم في تقديم حلول عملية تتماشى مع مبادئ الشريعة؟
3. كيف يمكن توجيه الدعوة الإسلامية لتكون فاعلة في توعية المجتمعات الإسلامية بهذه المستجدات؟

أهداف البحث:

1. تحديد الموقف الشرعي من النوازل السياسية والحكمية المعاصرة بما يحقق التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع.
2. بيان دور الدعوة الإسلامية في التعامل مع هذه النوازل، وإسهامها في تقديم حلول عملية تتماشى مع مبادئ الشريعة.
3. توجيه الدعوة الإسلامية لتكون فاعلة في توعية المجتمعات الإسلامية بهذه المستجدات.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب تتعلق بالنوازل المعاصرة في الحكم والسياسة الشرعية وموقف الدعوة الإسلامية منها، ويمكن إبرازها فيما يلي

أهمية القضايا المطروحة: حيث يتناول البحث موضوعات ذات صلة وثيقة بالواقع المعاصر، مثل التغيرات في أنماط الحكم، التعددية السياسية، حقوق الإنسان، والمجتمع المدني، وهي قضايا لها تأثير كبير على المجتمعات الإسلامية في ظل التحولات العالمية.

إبراز دور الشريعة الإسلامية: حيث يسهم البحث في تقديم رؤية شرعية متكاملة حول كيفية التعامل مع النوازل السياسية المعاصرة، مما يعكس قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب المستجدات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

تعزيز دور الدعوة الإسلامية: حيث يساعد البحث

في بيان الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدعوة الإسلامية في توعية المجتمعات وتوجيهها نحو التعامل السليم مع القضايا المستجدة، بما يعزز من مكانتها كعامل بناء في المجتمع.

سد الفجوة بين الفكر الشرعي والواقع: يسعى البحث إلى الربط بين الأحكام الشرعية ومتطلبات الواقع المعاصر، من خلال دراسة النوازل السياسية والاجتهاد في إيجاد حلول شرعية تلبي احتياجات المجتمع الحديث.

إسهام علمي جديد: بما يُضيفه البحث إلى المكتبة الإسلامية دراسة معمقة تتناول النوازل السياسية والحكمية المعاصرة، مما يثري الحقل الأكاديمي ويعزز الدراسات المتخصصة في هذا المجال.

مواكبة التحديات المعاصرة: حيث يعكس البحث حاجة الأمة الإسلامية إلى تقديم رؤى شرعية واضحة للتعامل مع التحديات السياسية المتغيرة، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

منهج البحث:

للبحث في موضوع "النوازل المعاصرة في الحكم والسياسة الشرعية وموقف الدعوة الإسلامية منها"، سيتم الاعتماد على مناهج بحثية متنوعة تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك على النحو التالي:

المنهج الاستقرائي: سيتم استخدام هذا المنهج لاستقراء النصوص الشرعية من القرآن الكريم والسنة النبوية المتعلقة بالحكم والسياسة الشرعية، بالإضافة إلى أقوال العلماء والفقهاء في القضايا المشابهة. كما يشمل جمع البيانات والمعلومات حول النوازل المعاصرة وتحليلها.

المنهج التحليلي: يتمثل هذا المنهج في تحليل النصوص الشرعية والمواقف الفقهية، ودراسة أوجه العلاقة بين الأحكام الشرعية والنوازل المعاصرة في الحكم والسياسة. كما يشمل تحليل طبيعة القضايا السياسية المستجدة وتحدياتها في ضوء الشريعة الإسلامية.

المنهج المقاصدي: يُستخدم هذا المنهج لفهم مقاصد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالحكم والسياسة الشرعية، من أجل تقديم حلول عملية تتناسب مع التحديات المعاصرة، ويهدف إلى الموازنة بين تحقيق المصالح ودرء المفاسد عند التعامل مع النوازل.

المنهج المقارن: يُستخدم هذا المنهج لمقارنة الآراء الفقهية المختلفة حول النوازل المعاصرة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، ومن ثم اختيار الرأي الأكثر ملاءمة للواقع المعاصر.

تمهيد: النّوَازل لغة واصطلاحًا:

النوازل لُغة:

جمعُ نازِلة، وأصلها (ن. ز. ل) فتدلُّ على هُبوط الشَّيء ووقوعه[1]، كما أنَّ النَّازلة هي: الشِّدَّة والكربة والواقعة منْ شدائد الدَّهر تنزل بالناس[2].

النّوازلُ اصْطلاحًا:

استخدم العُلماء قديمًا مُصطلحات بمعنى النَّوازل، مثل

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، د.ط، (416/5).

(2) الأزهري، تهذيب اللغة، د.ط، (211/13)، الكفوي، الكليات، ط2، (ص910ص).

الوقائع والحوادث والنوازل قديمًا عند أهل العِلم تدرس في كُتب الفتاوى؛ لأنَّ الفتاوى هي: أسئلة عن الأمور التي تخص الناس في ذاك الزمان، فيمكن الاستفادة من الفتاوى في معرفة الوقائع الجديدة التي حصلت في كل زمان على حده، ولهذا وجد في كل مذهب من المذاهب- الأربعة - كتب متخصصة في الفتاوى في المذهب الحنفي، والشافعي، والمالكي، والحنبلي، وأحيانًا تسمى الأجوبة، أو السؤلات، أو المسائل بالنوازل، وتميز الفقه المالكي بالذات بهذه التسمية "النوازل"، فأكثر ما يستخدم مصطلح النوازل في الفقه المالكي[1].

وقد استعمل بعض الفقهاء مصطلح النازلة على معناها اللغوي المتقدم في مواضع من كتب الفقه كقولهم: يجوز القنوت في النوازل، أي: المصائب العامة يقول ابن تيمية رحمه الله: "يكون القنوت مسنونًا عند النوازل"[2].

وقال الإمام الشافعي: "ولا قنوت في شيء من الصلوات إلا الصبح، إلا أن تنزل نازلة فيقنت في الصلوات كلهن إن شاء الإمام"[3].

أما في العصر الحديث فقد تعددت التعريفات الاصطلاحية للنوازل منها:

تعريف الشيخ عبد الرحيم السلمي للنوازل بأنها: الأمور والقضايا الجديدة التي تحصل مع تطور الأوقات، واختلاف الأزمان والأماكن، فالأحداث، أو القضايا التي تحصل لابد فيها من معرفة حكم الله -سبحانه وتعالى-، إذن فالنوازل اصطلاحًا هي: المسائل والوقائع الحادثة الجديدة التي تحتاج إلى حكم شرعي[4].

ويعرف الدكتور مسفر القحطاني النوازل بأنها: الوقائع الجديدة التي لم يسبق فيها نص، أو اجتهاد[5]. فالوقائع الجديدة هي: الأمور التي حصلت ولم تكن موجودة في السابق، والوقائع هنا تشمل كل ما يقع للناس من مسائل في أمورهم العملية، والعقائدية[6].

ويعرف الدكتور حسن الفيلالي النوازل بقوله: إنها الواقعة، أو الحادثة التي تنزل بالشخص، سواء في مجال العبادات أو المعاملات، أو الاخلاق أو السلوك، حيث يلجأ هذا الشخص إلى من يفتيه بحكم الشرع في نازلته[7].

(1) السلمي، الفقه العقدي للنوازل، د.ط، (2/1).

(2) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ط1، (1/ 48)، قارن إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتطبيقاً، ط2، (ص 30 -31) بتصرف.

(3) الشافعي، الأم، د.ط، (205/1)، قارن: السامرائي، موقف الأئمة والخطباء من النوازل المعاصرة - المظاهرات الشعبية دراسة فقهية تطبيقية، مجلة سامراء، ع33.

(4) السلمي، الفقه العقدي للنوازل، د.ط، (ص3). قارن: ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية، النوازل عند الشيخ ابن عثيمين المنهج والجهود، (ص 1351).

(5) القحطاني، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة، رسالة علمية، (1/ 188).

(6) السلمي، الفقه العقدي للنوازل، د.ط، (ص3).

(7) إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتطبيقًا، د.ط، (ص 33).

وهنا نجد الدكتور حسن قد جعل تعريفه للنوازل قائمًا على المستجدات في العبادات والمعاملات، والأخلاق، ولم يتناول في تعريفه النوازل العقائدية، وبالتالي فقد قصر النوازل على الجانب الفقهي، والأخلاقي فحسب.

وعرف الأستاذ عبد العزيز خلوف (النوازل) بقوله: "في الواقع مشكلة عقائدية، أو أخلاقية، أو ذوقية يصطدم بها المسلم في حياته اليومية، فيحاول أن يجد لها حلًا يتلاءم وقيم المجتمع بناء على قواعد شرعية"[1].

وذهب الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله في تعريفه للنوازل بأنها: الوقائع، والمسائل المستجدة، والحادثة المشهورة بلسان العصر باسم النظريات والظواهر[2].

ولعل هذا التعريف الأخير هو أقرب ما يكون من موضوع الرسالة، لأنه يتناسب مع سير الدراسة، حيث إن هذه الدراسة سوف تتناول جانبًا من بعض النظريات والمذاهب الفكرية المعاصرة، باعتبارها من أهم النوازل العقدية، وأيضًا بيان موقف الشرع المطهر منها.

ومن خلال ما سبق من تعريفات للنوازل نجد أن النوازل لابدَّ أن يتوافر فيها ثلاثة قيود:

1. **الوقوع:** وخرج بهذا القيد المسائل غير الواقعة، وهي المسائل الافتراضية التي يستحيل، أو يمتنع حدوثها، أو يبعد وقوعها.
2. **المستجدة:** والمراد بها عدم وقوع المسالة من قبل، أي لم تتنزل قبل السؤال عن حكمها، وقد خرج بهذا القيد نوازل العصور السابقة، فيما إذا تكرر وقوعها.
3. **الشِّدة:** ومعناها أن تستدعى المسألة حكمًا شرعيًا، وتكون الحاجة ملحة لبيان حكمها الإسلامي، وخرج بهذا القيد الوقائع التي لا تستدعي حكمًا شرعيًا، إما لوضوح حكمها عند كل أحد، أو لكونها تتطلب رأيًا طبيًا، أو إداريًا مجردًا، أو لكونها لم تنزل بالمسلمين، وإنما نزلت بالكفار وحدهم، دون الخوف على المسلمين من آثارها أو الابتلاء بها، أو لندرة وقوعها، أو لغير ذلك مما هو ليس ملح من الناحية الشرعية[3].

المبحث الأول: المجتمع المدني وموقف الدعوة الإسلامية منه:

المطلب الأول: المجتمع المدني:

أولاً: تعريف المجتمع المدني:

يتكون المجتمع المدني[4] من كلمتين: (المجتمع وَ المدني)، فالمدني تقابل (العسكري) بمعنى أنها تعني كل

(1) القطحاني، منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة، رسالة علمية، (ص93).

(2) أبو زيد، فقه النوازل، ط1، (9/1)، قارن: إبراهيم، فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلاً وتطبيقًا، د.ط، (ص 33).

(3) ينظر: الراشدي أماني، موقف الشيخ ابن باز من النوازل العقدية المعاصرة، رسالة علمية، (ص55).

(4) ترجع الصياغة الأولى لمفهوم المجتمع المدني إلى، (آدم فيرغسون) الذي قصد به انتقال المجتمع من حالة الوحشية إلى التحضر. انظر: دبلة، وفرحاني، أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية، مجلة الفكر، ع1، (ص90).

ما يتعلق بالمدينة وما يحيط بها[1]، وهي أيضاً ترتبط بالمواطن[2].

والمجتمع المدني هو المجتمع الذي تجاوز المجتمع الطبيعي، وقد خرج من فطرته وطبيعته إلى المدنية التي تتمثل في وجود نشاطات مختلفة مثل الهيئات السياسية، وأن المجتمع المدني لا يعترف بالمراتب والفروقات الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي ولا يعرف شيئًا عن السيطرة ولا التبعية[3].

ومسمّى المجتمع المدني يستخدم في الغالب كمفهوم وصفي عام لبعض الهيئات والتجمعات الخاصة والأهلية، حيث يتسم المجتمع المدني بأنه مجال تطوعي اختياري لا إكراه فيه، وهو قائم على الحرية الشخصية، والمسؤولية الفردية تجاه المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، بمعنى أن المجتمع المدني هو من يتيح لأفراده فرصة القيام بتشكيل مصائرهم الخاصة[4].

ويمكن القول بأن المجتمع المدني: هو في الحقيقة مصطلح غامض الأهداف، مجهول المعالم، ومتعدد المعاني، ويمكن تطويعه وتسخيره لخدمة أغراض شتى، فهو يحوي مجموعة من المنظمات والجمعيات والمؤسسات بمختلف اهتماماتها، وتنوع مهامها، وجميعها تعمل على الصعيد العالمي لترسيخ مبدأ الحرية والحفاظ على حقوق الإنسان من الضياع، وبناء المجتمع والنهوض بالمصالح العامة وغيرها من المصالح المجتمعية، في ظل وجود حرية في التعبير، وشرعنة في العمل ليصبح العمل مقبولًا عند الآخرين، ومن ثم يأتي الاعتراف بهم من قبل الشعوب والمجتمعات المحيطة بهم.

ثانياً: نشأة المجتمع المدني في الغرب:

المجتمع المدني هو المجتمع الذي تبنته بعض القوى في الثمانينيات في بلدان أوروبا الشرقية وبخاصة في بولندا وأمريكا اللاتينية[5]، بعد أن كان الأباطرة والملوك الأوروبيون يحكمون الناس باسم الدين أو ما يعرف بنظرية الحق الإلهي[6]، فخضعت الشعوب الأوربية مدة طويلة تحت هيمنة الاستبداد السياسي الذي مثّله ملوكها وأباطرتها، والاستبداد الديني الذي استحوذت

(1) إسماعيل، المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مراجعة منهجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، د.ط، (ص 285).

(2) عزمي، المجتمع المدني: دراسة نقدية، د.ط، (ص 128).

(3) درباش، المجتمع المدني وعلاقته بالديموقراطية وحقوق الإنسان، مجلة الباحث، ع9، (ص225).

(4) درباش، المجتمع المدني وعلاقته بالديموقراطية وحقوق الإنسان، مجلة الباحث، ع9، (ص223).

(5) الجحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، دار عالم الفكر، ع2، (27/ 33).

(6) إنّ فكرة المجتمع المدني جاءت لتلغي الأفكار التي كانت سائدة في أوروبا من قبل، والتي كانت تستند إلى النظريات الدينية "نظريات الحق الإلهي "لتستبدل هذه النظريات بنظريات دنيوية أو مدنية، ولتضع المجتمع المدني أمام الدولة لصياغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدولة، وتتيح للمؤسسات المدنية التي ينشئها الأفراد إمكانية اعادة صياغة المجتمع السياسي، انظر: حدوي، الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، مجلة رهانات، ع50، (ص110).

عليه نفوذ الكنيسة النصرانية، فنتج عن ذلك اضطهاد الشعوب، وتفشي الظلم، ومصادرة الرأي والحرية سياسيًا وفكريًا والسيطرة على أبسط حقوقهم الطبيعية[1].

وقد ارتبط المجتمع المدني بنشأة مجتمع الرأسمالية، وبعد تطور الفكر السياسي الليبرالي في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث شهدت تلك الفترة الزمنية تحولًا من الحالة الطبيعية الافتراضية إلى المجتمع المدني الحديث الذي ينادي بحرية الفرد، وبناءً عليه فإنَّ التعديلات الأساسية التي أدخلت على مفهوم المجتمع المدني، جاءت متوافقة مع نظام الرأسمالية الغير سلس، ويفتقر إلى المرونة، حتى أصبحت هذه التعديلات مرتبطة بالفكر السياسي الليبرالي بمختلف توجهاته الفلسفية والسياسية[2].

ثم جاء عصر النهضة والتطور، الذي فتح المجال أمام المجتمع المدني للظهور، وذلك بعد نجاح الثورات السياسية الديمقراطية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر، وفي بريطانيا (1641-1688)، ثم جاءت بعدها الثورة الفرنسية (1789-1815)، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر، وكل ذلك بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة[3].

وفي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكومة بنظرية الحق الإلهي إلى مجتمع الديمقراطية والحرية والعقلانية، وتزامن كل ذلك مع ظهور نوع جديد من الحركات الاجتماعية التي باتت تستخدم التقنيات الحديثة المتطورة، وتتعامل معها بكل قدرة وكفاءة[4].

ثالثاً: نشأة المجتمع المدني في العالم الإسلامي:

المجتمع المدني مصطلح دخيل وحديث على الفكر العربي والإسلامي، وقد تبناه ثلة من المثقفين بوصفه تحولاً ديمقراطياً حقيقياً في البلاد العربية والإسلامية على حدّ زعمهم، حتى إنهم حاولوا التنقيب عن ترادفات تُقرّب مفهومه العام لربطه مع التراث الإسلامي، فانتهى تفكيرهم السطحي بأنهم تصوّروا أن اللبنة الأولى لهذا المفهوم ترجع في أصلها إلى ما يسمونه بـ (وثيقة المدينة) أو (الصحيفة) التي اعتبروها (دستورًا للمدينة) وهي التي من خلالها افتتح النبي ﷺ بها إقامته في طيبة بهدف تدعيم ما يسمونه بـ: (البناء الداخلي الجديد) الذي كان النبي ﷺ يؤسس لبناته الأولى في المدينة، حتى بلغت بهم السطحية والسذاجة وكراهية الشريعة بأن تصوروا أن هذه الصحيفة تبين أن الإسلام ممثلاً في الرسول ﷺ، وأن نظام الحكم في الإسلام متروك للبشر وفق حاجاتهم ورغباتهم،

(1) انظر: جوهر، المجتمع المدني العالمي ودور المؤتمرات الموازية في دعم قضايا الجنوب، رسالة علمية، (ص30)، عز الدين، المجتمع المدني، موسوعة الشباب السياسية، ع5، (ص21).

(2) قنديل، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، أماني قنديل، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، (ص263).

(3) انظر: حدوي، محمد، الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، مجلة رهانات، ع50، (ص110).

(4) انظر: جوهر، نهاد، المجتمع المدني العالمي ودور المؤتمرات الموازية في دعم قضايا الجنوب، رسالة علمية، (ص30).

وبحسب متطلبات حياتهم وظروفهم، وما يرونه مناسبًا لأوضاعهم وأحوالهم بحسب العصر الذي يعيشون فيه[1].

لذا فإن المصطلح المسمى (بالمجتمع المدني) والذي يروج له بعض المخدوعين في بلاد الإسلام اليوم ليست إلا صيحة جديدة، وموضة فكرية حديثة ظهرت بين أبناء المجتمع المسلم، وأقيم من أجلها مراكز أبحاث ودراسات ومنشورات ودورات علمية ومؤتمرات وندوات فكرية وثقافية، وجهود مكثفة، تبناها مثقفون من أصحاب الفكر العلماني، الذين لديهم تطلعات اجتماعية وأطماع شخصية، وأهداف خفية، بعد أن جرفهم بريق التيار السائد، والفكر البائد، المسمى (بالمجتمع المدني)، مما جعل التسارع إليه من بعض المثقفين، ومع الأسف الشديد هم في الحقيقة من أبناء المسلمين الذين تبنوا هذا الفكر المشؤوم[2].

رابعًا: دوافع المجتمع المدني في التحريض على ثوابت الإسلام:

تُعَدُّ دوافع المجتمع المدني في التحريض على المجتمعات الإسلامية من إحدى معاول الهدم الرئيسية، وقد أصبح الأمر مكشوفًا وموضوع مثير للجدل والنقاش، حيث تثير تلك الفكرة تحفظات كثيرة في الأوساط الإسلامية، وتعدُّها بعض الجهات وسيلة لنقل القيم والمفاهيم الغربية لمحاولة تغيير الهوية الثقافية والدينية في المجتمعات الإسلامية.

وهذه الوسيلة هي من نوازل العصر الحديثة، وهي من أخطر أدوات الغرب لبث سمومه، ونشر أفكاره الهدامة للمجتمع ولكيان الأسرة المسلمة، فالمنظمات التي تهتم بقضايا المرأة، تزعم بأنها تقوم بأنشطة مختلفة توحي في ظاهرها بخدمة المرأة والعناية بها وتحريرها من قيودها، وذلك عن طريق غرس المفاهيم المغلوطة داخل المجتمع النسوي، وإقامة الدورات المشبوهة والمريبة في مقاصدها، ودعم تعليم المرأة في الخارج والدعوة إليه، بغية إبعادها عن محيطها ومجتمعها المسلم، ويزعمون أيضًا حمايتها مما يسمونه (العنف الأسري)، والدعوة إلى المساواة المطْلقة بين الجنسين، وإلغاء جميع الفوارق والقيود فيما بينهما، وتحصيل دعم مباشر من سفارات بعض الدول الأجنبية، لإنجاح مخططاتهم، وإنفاذ مآربهم، والوصول لغاياتهم الهدامة وكل ذلك من أجل تفكيك وتدمير كيان الأسرة المسلمة[3].

والمتأمل للكتابات المعاصرة المحرِّفة للنصوص الشرعية التي نشرتها الأفكار العلمانية والليبرالية والحداثية المنحرفة على حدّ سواء، يُدرك الدوافع الحقيقية التي جعلتهم يواجهون تلك النصوص بالتعطيل والسخرية والازدراء، والتي من أهمها السعي لعلمنة الإسلام، وسلخه من خصوصياته الدينية، وإعادة تشكيله كما يريدون على حد زعمهم، ليكون متوافقًا في أحكامه

(1) انظر: أبو حلاوة، كريم، إشكالية المجتمع المدني: النشأة، التطوير، التجليات، ط1، (ص6).

(2) ينظر: خضر، نحن والمجتمع المدني حقيقة هذه الدعوة وماذا وراءها من أهداف، مجلة البيان، ع159، (ص 120).

(3) انظر: بوسعادي، الثابت والمتغير من أحكام الأسرة، ط1، (ص299).

وتشريعاته مع قوانين مدنية غربية عصرية حديثة، وقرارات دولية متعلقة بحقوق الإنسان، وكذلك ما أفرزه التيار النسوي الليبرالي في الغرب منذ قرن ونصف والذي يقوم على مبدأين أساسين، هما: الحرية والمساواة، ويَقصِد بذلك تحرير المرأة من القيود الدينية والاجتماعية، ومساواتها بالرجل مساواة كلية وكاملة في جميع المجالات وإزالة جميع أشكال التمييز على أساس الجنس(1).

وأيضًا من مخاطر المجتمع المدني أنه يؤدّي إلى تعليم المجتمع عدم الصدق في الانتماء السياسي، أي التظاهر بالولاء لجهة سياسيَّة ما، أو حزب معين من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصَّة، ودون قناعة تامة بالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب، ويؤدّي ذلك أيضًا إلى إضعاف المؤسَّسات العامَّة مثل الوزارات، والاتحادات المهنيَّة والنقابات والجمعيَّات الخيريَّة، وهو ما يَحُول دونَ إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات، وكذلك يسيء إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجيَّة ومشاركتها في القضايا العالميَّة، وينتج عنه الحد من إقبال الأفراد على المشاركة السياسيَّة مثل المشاركة في الانتخابات، والانتماء للأحزاب والجمعيات، نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة القائمين عليها، وعدم الثقة بالمؤسَّسات الرسمية العامَّة وأجهزة الدولة الأخرى(2).

المطلب الثاني: موقف الدعوة الإسلامية من المجتمع المدني:

منذ فجر الإسلام، والدعوة الإسلامية تسعى جاهدةً إلى نشر تعاليم هذا الدين، وتبذل الجهود للحفاظ على ثوابته من العبث فيها أو محاولة زعزعتها، وتُؤكّد على رسوخ القيم الأخلاقية النبيلة وتدعو إليها، كالعدل والصدق والرحمة، وقد نجحت الدعوة الإسلامية قديمًا وحديثًا في جذب قلوب الملايين من الناس حول العالم بفضل مبادئه الإنسانية التي تُعزّز الخير، وتُحارب الظلم، وتنشر الفضيلة وتنبذ الرذيلة، وتبسط العدل والمساواة بين أفراد المجتمع الواحد.

وموقف الدعوة الإسلامية يوجب على علماء الإسلام خاصة، وعلى المسلمين عامة، التفطن لكل ما يفِدُ من الغرب، وبذل الجهد لمدافعته والتصدي له، وهذا من مدافعة الباطل الذي أمرنا الله به في كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿ فَهَزَمُوهُم بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ وَءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَهُۥ مِمَّا يَشَآءُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٥١﴾ ﴾(3)، وسُنَّة المدافعة سبب من أسباب صلاح البلاد والعباد، والحفاظ على الأنظمة الإسلامية، واستقلالية سياساتها، حتى لا يكون هناك سلطان لدى المسلمين يعلو على سلطان الشرع الحكيم، ومن ثَمَّ يمكن لنا بيان موقف الدعوة الإسلامية من المجتمع المدني،

(1) انظر: الدميجي، موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين، ط1، (ص890).

(2) انظر: أبو دية، الفســـاد: الداء والدواء –الاطفال في المواجهة، د.ط، (ص5).

(3) سورة البقرة آية، (251).

وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعزيز المناهج وتكثيف الأنشطة الدعوية:

تشمل المناهج الدعوية كل جوانب الإسلام؛ فالإسلام دين عقيدة وعبادة، ودين أخلاق ومعاملات، ومن ثم فدور الدعوة دور مهم ومحوري في تجسيد هذه المبادئ من خلال تطوير تلك المناهج، وفي مقدمتها مناهج التربية الحسنة، والتحلي بالأخلاق الحميدة، والسلوكيات الإيجابية، وتفعيل الأنشطة المنهجية واللامنهجية التي تعزز قيم الأخلاق النبيلة، وتعمق جذورها لدى المدعوين، وتغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ويتطلب التوجيه الصحيح للداعية وضع الخطط والمناهج، واختيار الوسائل الملائمة، وبيان المصالح، ومعرفة المفاسد، وتضمين معلومات عن مخاطر المجتمعات المدنية والمنظمات الغربية على المناهج الدراسية، والتحذير من مخاطر القيم الغربية، وتربية جيل مسلم واعي بمخاطر الغرب وأطماعه.

وتعد الأنشطة الدعوية مجالاً تربوياً خصباً في تنمية قدرات المدعوين، والإسهام في تطوير أفكار المدعوين وآرائهم وتعبيراتهم وأحاسيسهم، كما يزيد من غرس الثقة في نفوسهم وزيادة الإحساس بالعزة والكرامة، كما يحفزهم على العمل والإنتاج المثمر المتواصل، حيث تتيح لهم فرصة التعبير عن ميولهم واهتماماتهم من خلال ما لديهم من خبرات وتجارب سابقة، فيكتسبوا احترامَ آراء الآخرين.

والنشاط الدعوي يعتمد في عطائه على الفكر والتطبيق معاً، ولذلك تعمل الأنشطة الدعوية على جعل المدعوين خلية متفاعلة نشطة، ذات حيوية، وعمل، وتجاوب، وأيضًا تعزز تربية الجيل الصاعد بتدريسه علمياً وعملياً، وتوجيهه إلى خدمة المجتمع الذي يعيش فيه، وبخاصة إذا طبقت هذه الأنشطة بأساليب صحيحة وأهداف نبيلة.

ويستطيع المدعو من خلال ممارسة فعاليات النشاط الدعوي التعبير عن انفعالاته، وإشباع حاجاته، وتعديل سلوكياته، وإتقان مهارات مختلفة يحتاجها في حياته، وكذلك الأنشطة الدعوية أهدافاً تربوية، نظراً لما للنشاط من خصائص تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة بأقل جهد ووقت ممكن.

والأنشطة الدعوية تنمي لدى المدعوين القدرات الفكرية، وحب الانتماء للوطن والأرض، وذلك من خلال الإجراءات التي تتطلب أعمالًا جماعية، كالقيام بالأعمال التطوعية، وتحافظ عليه من التطرف في التفكير والسلوك، كما أن ممارسة هذه الأنشطة يرسخ في مجتمعاتنا الإسلامية القيم والاتجاهات الإسلامية[1].

واليوم تسعى سياسة الغرب بالهيمنة على هذه الأنشطة الدعوية من خلال الفعاليات والمهرجانات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني، وتنفق في سبيل جذب أكبر عدد من الشباب مبالغ طائلة لتستحوذ من خلالها على قدرات الشباب وطاقاتهم، وتستولي

(1) أبو عباة، أنور، أهمية الأنشـــطة في تعزيز الانتماء الوطني، ط1، (ص72، 75).

فيها على عقولهم وأفكارهم، وتسيطر على طاقاتهم وإبداعاتهم، وكل ذلك يدور باسم الأنشطة والفعاليات، لتمرير غاياتهم وأهدافهم المسمومة.

ويحاول الغرب جاهدًا بمختلف مؤسساته، ومنظماته المجتمعية كسب الناس واستمالة قلوبهم وعقولهم عن طريق الأعمال الخيرية والإغاثية، وتقديم الخدمات العلاجية والتعليمية، واستغلال العمل الخيري للدعوة إلى باطلهم، ولذلك كان لابد من تجاوز القصور الحاصل في المنظومة الدعوية الإسلامية بمختلف أنشطتها وبرامجها، من حيث برامج العمل الدعوي التي هي عبارة عن أنشطة وخبرات تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الموقف الدعوي، وكذا عمليات التوجيه والإشراف والمتابعة والتنسيق، وكذلك استحداث ما لم يكن موجودًا، والإفادة من كل جديد يخدم سير العملية الدعوية.

وكان حري بدعاة الإسلام استغلال هذه الوسائل والأساليب، والتوسع فيها حتى يستقيم حال الدعوة في ذلك.

وفيما يلي بعض النقاط التي قد تسهم في تقدم الجانب الدعوي المرجو:

-دعم أنشطة الدعوة إلى الله -عز وجل- وتسهيل مهامها لتحقيق أهدافها، وتشجيع العمل التطوعي والخيري لتقديم المعونات للفقراء والمعوزين، وأصحاب الحوائج وذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين وكفالة الأيتام.

-إنشاء المستودعات الخيرية وتقديم خدماتها للمحتاجين، ورعاية الأطفال والأرامل والمطلّقات، وتقديم كافة المساعدات للراغبين في الزواج من الشباب والشابات، وتشكيل لجان إصلاح ذات البين.

-إيواء الأحداث ورعاية السجناء وأسرهم، وإنشاء صناديق التبرع والدعم لتحقيق المشاريع الدعوية في الأماكن المتضررة وذات الحاجة والمنكوبة، وإنشاء الموارد المالية للمشاريع التي تُدرّ الأموال وتعين على تقوية الدعوة الإسلامية واستمراريتها.

-تشجيع الأثرياء على التبرّعات والإسهامات، ودفع الزكوات، والعمل الدؤوب على دعم الدعوة الإسلامية وتنشيطها، وجعلها راسخة وقادرة على تجاوز الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

ثانياً: تفعيل البرامج التوعوية والعناية بها:

تُعَدُّ البرامج التوعوية هي الأساس الرصين لمجال الدعوة، لكونها قوة في العملية الدعوية، وعوناً للداعية، كما أنها مؤثرة في تشجيع المدعوين على التعلم، لما تتضمنه من مجموعة من الصور والأصوات والنماذج المعززة والمحفزة، ولهذا فإنَّ البرامج التوعوية تستطيع تقديم المعلومات والتفاعل مع المدعو بطريقة محفزة وجاذبة تمكّن المدعو من الاستجابة الفعالة.

وتعمل البرامج التوعوية على بناء علاقات فاعلة مع المؤسسات الدعوية ذات العلاقة، والحفاظ على فكر المدعوين من الانزلاق وراء التيارات المناوئة للإسلام، سعيًا إلى تحقيق الريادة في البرامج الوقائية الفكرية والسلوكية، لتعزيز المهارات الشخصية والاجتماعية الإيجابية لدى المدعوين، مما يسهم في بناء المواطن المعاصر، مع محاولة إيجاد الحلول العلاجية والوقائية المناسبة لعدد من المشكلات والقضايا الرئيسية التي تعترض طريق الدعوة، من اضطرابات في العلاقات

الشخصية والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وبناء عقل مستنير يستطيع نقد المعلومة بموضوعية، والتحقق من صحتها، ومصدرها، وتمييز مدى توافقها أو تعارضها مع مبادئ الإسلام وقواعده الراسخة.

أبرز الأهداف التي تسعى الدعوة الإسلامية إلى تحقيقها:

-تحقيق التوعية الفكرية الإسلامية لكافة المدعوين، وفق المنهج الإسلامي الصحيح، ونشر المحبة والتسامح بين أفراد المجتمع المسلم.

-فهم الإسلام فهمًا صحيحًا متكاملًا وشاملًا، وذلك وفق منهج السلف الصالح، وتثبيت العقيدة الصحيحة في نفوس المدعوين، وجعلها ضابطة لسلوكهم وتصرفاتهم وتنمية محبة الله وتقواه وخشيته في قلوبهم، وتربية الجيل على أن يكونوا لبنة صالحة في مجتمعهم، واستشعار مسؤوليتهم تجاه دينهم وولاة أمرهم ووطنهم.

-كشف المذاهب المعاصرة الضالة والمظاهر السلوكية المنحرفة والتصدي لها، وحماية المدعوين وتحذيرهم منها.

-توجيه المدعوين للرجوع إلى مصادر العلم الشرعي، ونشر الوعي الإيجابي لمواجهة الأفكار المعاصرة الهدامة والجماعات الضالة.

-حث الأجيال على المطالعة في كتب أهل العلم النافعة، والتزود من العلم النافع والعمل الصالح، واستثمار أوقات الفراغ على وجه تستقيم به شخصية الفرد وأحوال المجتمع.

-احترام الحقوق العامة التي كفلها الإسلام وشرّع حمايتها، حفاظًا على الأمن وتحقيقًا لاستقرار المجتمع المسلم والحفاظ على ضروراته الخمس، الدين والنفس والنسل والعقل والمال، وتحقيق الوعي الأسري لبناء أسرة مسلمة صالحة.

-زراعة حب الخير والإصلاح في المجتمع الدعوي بما يحقق التآلف والتراحم والتعارف ويجعل من المجتمع الدعوي أسرة واحدة متحابة مترابطة.

-التعريف بالأمة الإسلامية، والاهتمام بأمورها وأحوالها ومشكلاتها، فإنه يجب على المدعو أن يهتم بأمور المسلمين، والعمل على تقوية مشاعر الأخوة الإسلامية وروابطها في النفوس.

-تمكين العقيدة الإسلامية في قلوب المدعوين وجعلها مهيمنة على سلوكهم وتصرفاتهم وتعاملاتهم، وغرس محبة الله وتقواه وخشيته في قلوبهم.

وعليه فإنَّ البرامج التوعوية تغرس في المدعوين القيم اللازمة للتفاعل الإيجابي والبناء، في ظل التغيرات والتحديات المعاصرة، ومواجهة المشكلات العالمية والمحلية والإقليمية والتي قد تؤثر سلبًا على حياتهم الدنيوية والأخروية، وكذلك توعية الشباب لاتّباع إسلام وسطي معتدل بين الجافي والغالي، والعمل على كشف الأفكار الدخيلة المتطرفة التي لا تمت للإسلام بصلة والتحذير من أصحابها لحماية شباب المسلمين من التأثر بها.

وبالجملة فالمناهج والأنشطة الدعوية وسائل مهمة في بناء شخصية المدعو، حيث إنها تسعى من خلال ذلك إلى إعداد المدعوين لمواجهة متغيرات الحياة، ومسايرة التطورات، ومستجدات العصر، وأمواج الفتن، والتماشي مع جديده وحديثه، مع المحافظة على ثوابت المجتمع وقيمه الدينية والأخلاقية والثقافية، وتحقيق التوازن النفسي والاجتماعي، والأمني.

المبحث الثاني: الأصولية وموقف الدعوة الإسلامية منها

المطلب الأول: الأصولية:

أولاً: تعريف الأصولية:

تأتي الأصولية من مادة (أصل) في العربية، وأصل الشيء "أساسه الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي ينبت منه"(1). وجذر الكلمة يعزز الدلالة الإيجابية للاستخدام اللغوي المحض بغض النظر عن السياق، والوضعية التاريخية لنشوء المصطلح تربطه بالمحافظة على الأصول الرئيسة للدين ونصوصه المقدسة(2).

وأما التعريف الاصطلاحي للأصولية فهو إما على وجه الإجمال أو التفصيل، وكلاهما يقرن سلبًا بالماضوية والتقليدية والتعسفية، وتعرف الأصولية غالباً بما يناقضها، أي بالحداثة التي تمثل الزمانية التاريخية للأصولية، وفي الوقت نفسه تُعدُّ بمثابة الآخر المعرفي والوجودي الذي ارتدَّت عليه الأصولية وابتغت إقصاءه ومحوه أو رفضه، ومن ثم فهي أسلوب ديني للوجود الإنساني يكشف عن نفسه في شكل استراتيجية يحاول من خلالها المؤمنون الذين يتعرضون للانتقاص والذم المحافظة على هويتهم المتميزة كأفراد وجماعات في مواجهة الحداثة والعلمنة(3).

ومصطلح أصولي: من المصطلحات الجارية في العلوم الشرعية: أُصول الدين، ويُقال: الأصل، ويقصد به: علم التوحيد. ومنها: أُصول التفسير، أُصول الحديث، أُصول الفقه. وألّف المراغي كتابه: (طبقات الأصوليين)، فهذا اللقب (أُصولي) أصيلٌ في مبناه، طري في معناه، وأصل الشيء: قاعدته وجوهره.

وهي في الغرب ديانة نصرانية كهنوتية ترفض كل مظهر من مظاهر الحياة وتراه خروجًا على الدين، ولهذا فإنَّ النصارى ومن في ركابهم من أُممِ الكفر في عدائهم العريق لملة الإسلام–سحبوا هذا اللقب على كل مسلم متمسك بدينه الإسلام: قولاً، وعملًا، واعتقادًا، فألصقوا به هذا اللقب (أُصولي) وما يتبناه هو (الأُصولية)؛ وهي تلتقي تمامًا مع ما كان يقال بالأمس: (رجعية)، و (رجعي)، لكن هذا اللقب (رجعي) فيه قدح ظاهر، أما (أُصولي) فهو قدح مبطن ومدسوس، ثم أوجد الحداثيون في عصرنا ألقابًا أخرى في هذا المعنى لمن تمسَّك بدين الإسلام منها: (الماضوية) نسبة إلى الماضي، و(التاريخانية) نسبة إلى التاريخ القديم في الزمان الغابر(4).

ومع هذا فإنَّ معنى الأصولية في الإسلام يختلف عن مفهومه عند الغرب على حقيقته، فمن المعلوم أنَّ الأمة إذا كانت ذات أصول، تكون بذلك قد جمعت بين المنقول الصحيح والمعقول الصريح، وهذا ما يميّز الأصول الإسلامية، وفي ثوابتنا ما يؤكد الانسجام بين النقل والعقل، وقد صدّر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د.ط، مادة (أ، ص، ل)، (1/ 20).

(2) انظر: جمال، الأصولية الجديدة والحداثة: معالم في الطريق أنموذجًا، جمال، حوليات آداب عين شمس، م40، (ص10).

(3) انظر: عمر وآخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، مادة [أصل]، 100/1.

(4) انظر: أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، ط3، (ص103).

الله كتابه العظيم (درء تعارض العقل والنقل)، ولعل أهم ما يمكن أن يفيد في تحقيق قضية العلاقة بين العقل والنقل أنه من المستحيل وقوع تناقض بينهما، وإلا كانت الرسالة السماوية والعياذ بالله نزلت عبثاً، لأن الأنبياء ﷺ جاءوا أقوامهم بالبيان الواضح لنهج الله ومراده، كما أنهم ليسوا فلاسفة يأتون بنظريات فلسفية من عند أنفسهم فيرغمون العقل أن يجتهد في تفسيرها وحاشاهم من ذلك، فهم الواسطة بين الله تعالى الآمر والناهي، والمنزل للمنهج الذي فيه صلاح حال البشرية جمعاء[1].

ثانياً: نشأة الأصولية:

هذا المعنى المستحدث في الغرب أطلقه أعداء الإسلام من اليهود والنصارى على كل من تمسَّك بالإسلام تمسُّكًا صحيحًا ودعا إليه، وهو بهذا المعنى إطلاق ظالم جائر، لا أصل له في القاموس الإسلامي، بل إنَّ كلمة (أصول) في الشريعة الإسلامية تطلق على علم يوجّه العقل نحو البحث والاستنباط ومداومة الاطلاع، انطلاقًا من قواعد يندر وجود مثلها في أي دين أو أي علم عند غير المسلمين، إنه علم أصول الفقه الذي هو ميزان دقيق يضبط ويقيد منهج الفقيه في استنباط الأحكام، ويمنعه من الوقوع في الزلل في اجتهاده، وهذا الأمر كله لا يخفى على من كان له إلمام بهذا العلم العظيم من المسلمين وغيرهم من المنصفين، ولذلك تطلق كلمة: (أصولي) على المتخصص في هذا العلم، وجمعه: (أصوليون) والذي يتقن هذا العلم يبحر في ميدان الفقه المستنبط من الوحيين (القرآن، والسنة)، وهو متحرِّر عقلًا من التقليد الأعمى، يعرف أين يضع قدمه، آمن من المزالق التي يقع فيها من يجهل هذا العلم، يعلم المسائل المتعلقة بالمصالح الراجحة والمفاسد، ويكفي من أراد الوقوف على حقيقة ذلك، قراءة جزء من المقاصد من كتاب "الموافقات" للإمام الشاطبي رحمه الله، هذا هو معنى الأصولي عند المسلمين، وقد يطلق هذا المسمى على العالم المتضلّع في العقيدة (الإيمان) وقد يسمى فيلسوفًا، والأصل أن يسمى حكيمًا، ومع ذلك أطلق أعداء الإسلام من اليهود والنصارى وغيرهم كلمة أصولي أو أصوليين، على علماء الإسلام، وأتباعهم من المتمسكين بالدين الداعين إليه بالموعظة الحسنة والحكمة والمجادلة بالتي هي أحسن، كما أطلقوا على الدعوة إلى الإسلام وتطبيقه في العالم الإسلامي كلمة (أصولية) التي يعلمون أنها مصطلح غربي ينفر من يسمعه من الغربيين، والهدف من ذلك تلبيس الإسلام والمسلمين بثوب لم يفصل عليهما، وإنما فُصِّل على مبدأ يجافي الإسلام ويضاده وعلى فئة بعيدة كل البعد عن الجماعات الإسلامية، وذلك للتنفير من الإسلام والمسلمين والتخويف منهما والتحريش عليهما لمحاربتهما[2].

وقد راق هذا المصطلح لبعض أجهزة الإعلام في البلدان الإسلامية، فأخذوا يرددونه وينعقون به في وسائل إعلامهم كلها وفي كل مناسبة لهم، وأخذوا

(1) انظر: نصار، الأصولية والعقل، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، مج 6، ع 17، (ص 724).

(2) انظر: الأهدل، قادري، السباق إلى العقول، د.ط، (2/ 145).

يطلقون هذا المصطلح ظلمًا وعدوانًا وزورًا وبهتانًا وحقدًا على علماء أجلاء يستحقّون أن يُلقَّبوا بالأصوليين، حسب المصطلح الإسلامي الصحيح، لا بحسب هذا المصطلح الغربي الظالم والجائر.

المطلب الثاني: موقف الدعوة الإسلامية من الأصولية

أولاً: موقف دعاة الإسلام من الأصولية:

حذّرت الدعوة الإسلامية من مخاطر الحملات الأصولية الغربية وأتباعها على الإسلام وعلى المجتمعات الإسلامية، فتؤكد الدعوة الإسلامية على أهمية التمسُّك بالقيم الإسلامية، مثل العدل والصدق والرحمة، في مواجهة القيم الغربية المتّعارضة مع الإسلام.

وقد بيّن علماء الدعوة الإسلامية موقفهم بجلاء نحو هذه الظاهرة الغربية الدخيلة، وعبّروا عن استيائهم منها في فتاواهم وعبر خطاباتهم وردودهم، ومنها ما جاء في مجموع فتاوى متنوعة ومتفرقة للشيخ العلامة عبد العزيز ابن باز رحمه الله ما نصه:

س3: شاع في بعض وسائل الإعلام المختلفة اتهام بعض شباب المسلمين بالتطرف وبالأصولية، ما رأي سماحتكم في هذا؟

ج 3: هذا على كل حال افك وافد من الغرب والشرق، من النصارى، والشيوعيين، واليهود، وغيرهم ممن ينفر من الدعوة إلى الله –عز وجل– وأنصارها، أرادوا أن يظلموا الدعوة بمثل التطرف، أو الأصولية أو كذا أو كذا مما يلقبونهم به.

ولا شك أنَّ الدعوة إلى الله هي دين الأنبياء والرسل، وهي مذهبهم وطريقهم، وواجب على أهل العلم أن يستمروا في الدعوة إلى الله، وأن ينشطوا في ذلك، وعلى الشباب أن يتقوا الله، وأن يلتزموا بالحق، فلا يغلوا ولا يجفوا.

وقد يقع من بعض الشباب جهلٌ فيُغالون في بعض الأشياء أو يكون لديهم نقص في العلم فيُجافون، لكن على جميع الشباب وعلى غيرهم من أهل العلم أن يتقوا الله، وأن يتحرّوا الحق بالدليل، والدليل هو قال الله –عز وجل–، وقال رسوله ﷺ، وأن يحذروا من البدعة والغلو والإفراط، كما أن عليهم أن يحذروا من الجهل أو التقصير، وليس أحد منهم معصومًا عن الزلل، وقد يقع من بعض أفراد الناس شيء من التقصير بالزيادة أو النقصان، لكن ليس ذلك عيبًا في حق الجميع، إنما هو عيب لمن وقع منه. ولكن أعداء الله من النصارى وغيرهم، ومن سار في ركابهم من أعداء الإسلام الذين جعلوا هذه وسيلة لضرب الدعوة والقضاء عليها باتهام أهلها بأنهم متطرّفون أو بأنهم أصوليون[1].

إنَّ الواجب على الدعاة إلى الله أن يلتزموا بالأصول الشرعية، ويتمسَّكوا بمنهج الوسطية الذي أمرهم الله فيه، فالله هو الذي جعل هذه الأمةَ أمةً وسطًا، فالواجب على الدعاة: أن يكونوا بين الغالي والجافي، وبين الإفراط والتفريط، وعليهم: أن يستقيموا على الحق، وأن يثبتوا عليه بأدلته الشرعية، فلا إفراط ولا غلو، ولا جفاء ولا تفريط، ولكنه الدين الوسط الذي

(1) ابن باز، فتاوى ابن باز، ط1، (234/8).

أمر الله به[1].

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: "مما يلاحظ في هذه الأعوام-أي: (1412هـ)، وما بعده-بشكل خاص أنَّ كثيرًا من وكالات الأنباء العالمية التي تخدم مخططات أعداء الإسلام، وتخضع لمراكز التوجيه النصراني، والماسوني، تخطِّط بأُسلوب ماكر؛ لإثارة العالم كله ضد ما يسمونه: (الأُصوليين)، وهم يقصدون بذلك الذَّمَّ والقدح في المسلمين المتمسكين بالإسلام على أُصوله الصحيحة ومناهجه الصريحة، الذين يرفضون مسايرة الأهواء، والتقارب بين الثقافات، والأديان الباطلة، وقد وقع بعض الإعلاميين المسلمين في مصيدة الأعداء، وأخذوا ينقلون تلك الأخبار المعادية للإسلام، وأصبحوا يتداولونها عن جهل بمقاصد أصحابها، أو غرض في نفوس بعضهم، فكانوا بفعلهم هذا، أعوانًا لأعداء الإسلام والمسلمين، بدلًا من قيامهم بواجب التصدي لمن نصب العداء على الإسلام، وإبطال كيدهم، ببيان أهمية الرابطة الدينية والأُخوة الإسلامية بين الشعوب الإسلامية، وأنَّ الأخطاء الفردية التي لا يسلم منها أحد، لا ينبغي أن تكون مبررًا للتشنيع على الإسلام والمسلمين، والتفريق بينهم"[2].

ولقد أصدرت مجامع وهيئات علمية عددًا من الرسائل تدعو فيها الأمة المسلمة أن تنأى بنفسها عن تبعة الغرب، وأن يعودوا إلى أصالة الدين الإسلامي، وأن تكون مرجعيتهم في حال الاحتكام والاختلاف، من ذلك القرار الصادر عن مَجْمَع البحوث الإسلامية بالقاهرة سنة (1397هـ)، بوجوب تطبيق أحكام الشريعة في جميع أنحاء البلاد الإسلامية، وفي جميع فروع الشريعة، ورأى المَجْمع أنَّ على المسلمين التحرر من رِبقة التشريعات الوضعية[3].

ومثله القرار الصادر عن المجمع الفقهي الإسلامي بمكة المكرمة سنة (1399هـ)، وكذا قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة سنة (1409هـ)، واللذان تضمَّنا الحث على تطبيق الشريعة الإسلامية[4].

ثانياً: دور الدعوة الإسلامية في التصدي لمخاطر الأصولية الغربية:

أ. الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية:

تحكيم الشريعة في مسائل العقائد والعبادات، والأخلاق والمعاملات، وسائر التصرفات إلى الشريعة الإسلامية، ولا بد من التنويه بجملة أمور يقتضيها مفهوم تحكيم الشريعة الإسلامية:

1- تحكيم الشريعة الإسلامية يعني الرجوع إليها والالتزام بأحكامها، فالمراد من التحكيم تمامُ التسليم بأنَّ التشريع حقٌّ خالصٌ لله -سبحانه وتعالى- يُتحاكم إليه، لمعرفة ما يجوز وما لا يجوز، وما يصح وما لا يصح، فإنَّ الخلق خلقه، والأمر أمره، وهو الرزاق ذو القوة المتين وهو الآمر الناهي، قال تعالى:

(1) ابن باز، فتاوى ابن باز، ط1، (8/ 235).

(2) أبو زيد، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، ط3، (ص105).

(3) انظر: الجيزاني، فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، ط2، (388/4).

(4) الجيزاني، فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية، ط2، (390/4) وما بعدها.

﴿ فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٧٧ ﴾[1].

والمراد أيضًا من تحكيم الشريعة الالتزام بحكمها عن رضًا وتسليم: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥ ﴾[2].

2–أنَّ الواجب ألا يقتصر هذا التحاكم والالتزام بجوانبَ دون أخرى من حياة الناس، بل الأصل أنْ تكون لشريعة الله السلطةُ الحاكمة في جميع مناحي الحياة، السياسية منها والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية، وغير ذلك.

وتحكيم الشريعة الإسلامية يربط المجتمع برباط العقيدة، ويصونه من التفكك والتبعية، ويجعله مجتمعًا قويًا متماسكًا، معتزًا بدينه وثقافته، ويهيئ المناخ الملائم لراحة الفرد والمجتمع، المناخِ الذي يأمن فيه الفرد على نفسه وماله وعرضه وأخلاقه وسمعته، ويأمنُ فيه على أولاده وأسرته، بخلاف المجتمع المدني القائم على القوانين الوضعية الغربية التي ما أنزل الله بها من سلطان، قوانين تظهر أحكامها عابثة بالقيم الفاضلة، والأخلاق الحسنة، تزعزع سكينة المجتمع، وتخلّ بأمنهم.

وإحلال الشريعة الإسلامية محل القوانين الوضعية يُعدّ أمرًا مهمًا لمدافعة التبعية، فتحكيم الشريعة هو العنوان الأول للهوية الإسلامية، فالواجب على الأمة الإسلامية أنْ تتواصى على أن يعم تحكيم الشريعة الإسلامية وتطبيقها كافة البلاد الإسلامية، ولذلك لا نحتاج إلى مصادر أخرى للعمل على تحكيم المجتمع، فقد كفانا الله بالقرآن والسنة عما سواهما، فأصبحت مدافعة مظاهر المجتمع المدني في عالمنا الإسلامي أصل من أصول العقيدة الإسلامية، وضرورة ملّحة، فالأمة الإسلامية تحتاج إلى الاستقلال والعزة والسيادة والرفعة، قال الله تعالى واصفًا حالها: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۚ مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَأَكۡثَرُهُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ١١٠ ﴾[3]، ولن تكون لها هذه الريادة حتى تتلمس الطريق بنفسها، ولن تنال مكانتها التي أرادها الله لها إلا بامتثال أمره وتحكيم شرعه.

ومن مدافعة هذه المظاهر الدعوة إلى التزام الكتاب والسنّة والرجوع إليهما عند التحاكم والتحكيم، ففيهما التبيان لكل شيء، قال تعالى: ﴿ وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا عَلَيۡهِم مِّنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَجِئۡنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ تِبۡيَٰنٗا لِّكُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُسۡلِمِينَ ٨٩ ﴾[4].

وفي هذا تُؤكّد لنا الدعوة الإسلامية أهمية تحكيم الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الحياة، وهذا يعني عدم وجود سلطان على المسلمين سوى سلطان الشرع الحكيم، ولذلك فوجوب تطبيق الشريعة والاحتكام إليها من صميم عقيدة المسلم، وذلك يعود للأسباب التي من أبزرها ما يلي:

أ–أنَّ تحكيم الشريعة دليل صحة الإيمان، وسلامة

(1) سورة الأعراف آية، (54).

(2) سورة النساء آية، (65).

(3) سورة آل عمران آية، (110).

(4) سورة النحل آية، (89).

التوحيد، فإنّ من أقرَّ لله بالربوبية لزمه الإقرار بحقه سبحانه في التشريع، والإذعان لأمره والتسليم له سبحانه، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾[1].

ب–أنَّ تحكيم الشريعة من مقتضيات توحيد الألوهية، قال تعالى قاصرًا الحكمَ والعبادة له سبحانه: ﴿قُلْ إِنِّى عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِى مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾﴾[2].

ج–أن تحكيم الشريعة الإسلامية من أسباب وحدة الأمة الأسلامية قيادةً وشعوبًا، وبها تتآلف القلوب ويجتمع الناس، ويتحرَّرون من الانتماءات الضيقة، والجماعات الحزبية، ويلتفون حول راية التوحيد ودعوة الحق وكلمة الهدى.

د–تحكيم الشريعة الإسلامية يضبط الحريات، فالحرية الحقَّة هي: "أن تعيش الأمة عيشة راضية تحت ظل ثابت من الأمن، وعلى قدر كبير من الاطمئنان، ومن لوازم ذلك أن يكون لكل واحد من أفرادها حدٌّ لا يتجاوزه، فإنَّ في تعدي الإنسان الحد الذي قضت عليه أصول الاجتماع بالوقوف عنده ضربًا من الإفراط، ويقابله في الطرف الأخر حرمانه من التمتع بحقوقه ليستأثر غيره بمنفعتها، وكلا الطرفين شعبة من شعب الرذائل والحرية وسط بينهما"[3].

فعندما تكون الهيمنة للشريعة في المجتمع فإنَّ الناس يمارسون حقوقَهم وحرياتهم بما لا يتناقض مع مبادئ الإسلام السامية، ولا يخل بالآداب العامة، حينها يحافظ المجتمع على صبغته الإسلامية، ويتمسك الناس بقيمهم التي أمر الله بها، وتبقى هويتهم راسخة وثابتة.

هـ–تطبيق الشريعة يعصم المجتمع من الزلل والانحراف، فإذا جعل المجتمعُ الإسلامَ منهجًا يدير شؤون حياته، ورسالة يخوض من خلالها المعترك الحضاري، فإنه يحمي نفسه ضد الانحرافات الفكرية التي تتجه إلى أفكاره لضربها، ويحقق الانسجام المتناغم بين مبادئه الفطرية الإنسانية، وحقائقه الدينية وتنظيماته الحضارية، ممّا يكسبه أمنًا فكريًا تنتشر آثاره على جوانب حياته كلِّها[4].

ب. الدعوة إلى العودة للقيم الأخلاقية والمبادئ الإسلامية:

يمكن للعالم الإسلامي أن يساير هذا التطور العلمي والتقني شريطة أن لايصادم الثوابت الشرعية والقيم الإسلامية، وتوجيه ذلك التطور توجيهًا سليمًا، وتسخيره لما فيه نفع البشرية، وتحريره من أغلال التبعية، فالمعيار الصحيح للتقدم الحقيقي هو الذي يتخذ محوره القيم الخُلقية، فلا يقاس الرقي بتقدم المعارف وتطبيقاته التقنية المزخرفة فقط، بل يكون

(1) سورة الأعراف آية، (54).

(2) سورة الأنعام آية، (57).

(3) حسين، الحرية في الإسلام، د.ط، (ص116).

(4) انظر: الزنيدي، تطبيق الشريعة الإسلامية في السعودية وآثاره في الحياة، د.ط، (ص359).

ذلك بالعمل على رقي قيم المجتمعات أيضًا[1].

وتُؤكّد الدعوة الإسلامية على أهمية القيم الأخلاقية مثل العدل والصدق والرحمة، بينما تُروّج الأصولية الغربية لقيم تُخالف ذلك تمامًا، مثل الفردية المطلقة والحرية الجنسية والانحلال الأخلاقي، والتفكك المجتمعي، لذا فالدعوة الإسلامية تسعى لإقامة مناهج تربوية إسلامية تستطيع بها مواجهة كل ما هو دَخِيل عليها.

ولذلك تسعى الدعوة الإسلامية عبر الأساليب التربوية الإسلامية إلى تحقيق أهدافها من دعوة الناس إلى عبودية الله وحده، وتعزيز كل فضائل الحياة الاجتماعية من تعاون، وتكافل، وتضامن، ومحبة، وبث روح الانتماء والاعتزاز بالأمة، وتحقيق ذلك الاهتمام بالفرد منذ نعومة أظفاره، وفي مختلف مراحله العمرية، مع مراعاة الفروق الفردية.

وكذلك غرس روح الرقابة الذاتية عند المدعوين، فالمنهج التربوي السليم يعين الفرد المسلم على إدارة ذاته بكفاءة ويزيد من فاعلية تربيته لنفسه، إذ إن الرقابة الذاتية قوية في مواجهة انحراف النفس عن جادة الصواب، وهي تحرر الفرد من التبعية، وتساعده على انطلاقه نحو الخير، ويتم بها إحياء الضمير وتنمية فعاليته من خلال الاستشعار الدائم للرقابة الإلهية على أعماله، واستشعار المحاسبة أمام الله –عز وجل–.

إنَّ انحراف المدعوين عن جادة الصواب، واتهام الصالحين منهم بالرجعية والتخلّف يأتي من الدسائس التي يدسّها الغرب بين أبناء المجتمع عن طريق المنظمات المجتمعية والاتحادات الغربية داخل العالم الإسلامي، فيكون انحراف بعض الشباب عبئاً تتحمله كل فئات المجتمع، فيأتي دور التربية على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهجر المسيء وتأديبه، وكلها بيئات تسهم في تكوين الشخصية المسلمة والحفاظ عليها.

وإذا كانت بعض مظاهر التبعية فيها نوع من الزيغ الذي نهانا الله عنه وحذرنا من اتباعه، وأنه سبب في هلاك الأمم وحلول عقوبة الله عليها، فإن التخلص من هذه الآفات وتبني هذه الأساليب التربوية ليس أمرًا مندوبًا، بل هو واجب على المجتمع بمختلف مكوناته.

إن الاهتمام بالفرد وإشباع حاجاته الغريزية بالأساليب المختلفة التي تتناسب مع الموقف والفعل يُعدّ عملًا دعويًا مهمًّا في مدافعة مكايد الغرب ومخططاته، فجانب الروح والعقل والعاطفة والوجدان من شأنه أن يبني شخصية قوية الإيمان والعقيدة، سليمة الفكر والعبادة، وهذه الشخصية أبعد ما تكون عن التأثر بغيرها.

ج. الدعوة إلى العناية بالتاريخ الإسلامي:

لايزال الغرب يعمل جاهدًا وينفق الأوقات والأموال الطائلة لتشويه وطمس التاريخ الإسلامي بين أبنائه، وقد قامت بعض المذاهب الحاقدة المعاصرة بتحريف هذا التاريخ، وصبَّت تركيزها على مواطن الخلاف فيه،

(1) انظر: التويم، التبعية الفكرية في مجال التربية وعلاجها من منظور إسلامي، رسالة علمية، (ص139).

لغرض الإساءة للإسلام والنيل منه بأي طريقة كانت، ولذلك ينبغي تنقية التاريخ ممّا يشوبه من قصص لا تثبت صحتها ومما جاء فيه من تغيير لحقائقه، وهذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، وذلك للأسباب الآتية:

1- أن تعاقب الأعداء ترتب عليه حملات متتابعة سعت على تشويه التاريخ الإسلامي، وقام أعداء الملة بتبني مشروع التشويه والتزييف والتجهيل، وهذا مما يجعل الحاجة قائمة وملحة لإعادة النظر في التاريخ المشروك وتنقيته من الخليط الذي أساء للتاريخ الصحيح وبطولاته الحقيقية.

2-يظهر من كتابة التاريخ أن أجزاء من كتابته غلب عليها أهواء الفِرق الضالة والمذاهب الهدامة، وانطلق أهلها في تفسير التاريخ من خلال عواطف انتمائية، وأفكار أصولية، ممّا جعل إعادة تصفية التاريخ الإسلامي من تلك التحريفات بات أمرًا ضروريًا، على أن يكون ذلك مبنيًا على مناهج علمية رصينة على أيدي علماء أمينة، وتكون فيمن توافرت فيهم الصفات المؤهلة للقيام بهذا الواجب من قاعدة علمية، واستيعاب لجوهر الحدث التاريخي، وعلم بفقه الواقع، وأنظمة الحياة، ومعرفة كيفية وقوع الحدث، واستيعاب جهود فحول المؤرخين في الإسلام الذين جمعوا أخبار الأيام، لتمييزها ممّا فعله المتطفلون من الدسّ والتحريف والتلفيق في هذا الفن الإسلامي العظيم[1].

3-الأخطاء التي توجد في التاريخ الإسلامي سواءً كانت جهلًا أو تعجلًا من بعض المؤرخين المسلمين، يفرح بها المنافقون ودعاة التبعية والضلال لإلصاقها بالإسلام للطعن فيه، ولذلك كان النظر فيما ورد في التاريخ من تحريف وتزييف يعدّ انتصاراً للإسلام، وخدمةً له، وعليه لا يمكن للأمم أن تنهض بغير تاريخ، فكيف بأمة الإسلام وتاريخها الذي يحوي الإسلام في طياته، والسعي في تصحيح التاريخ وما علق به من كذب وتشويه من أعظم الأعمال لمدافعة تلك الشبهات التي تثار حول تاريخ الأمة وثقافتها، ويتضح لنا ذلك من خلال ما يلي:

أ-القيام بهذه المهمة العظيمة من خلال التحليل الموضوعي لوقائع التاريخ الإسلامي والذي من شأنه أن يوضح ما حصل من أخطاء ونُسب للتاريخ الإسلامي لا يتحمله الإسلام كما يزعم دعاة الضلال، ويحاولون جهدهم إثبات أن الإسلام نفسه كان السبب الوحيد لكل الانتكاسات في تاريخ الأمة.

ب-المحافظة على التاريخ يبعث في الأمة الأمل والتفاؤل خصوصًا في الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة الإسلامية اليوم، فمن خلال النظر في صفحات التاريخ الإسلامي نجد أنه كلّما خفت ضوء الأمة في مكان سطع في مكان آخر، وكلَّما اشتدت المؤامرات على الأمة وتكالبت عليها الأمم جعل الله لها مخرجًا وفرجًا ممّا هي فيه، فالعناية بالتاريخ وفق المنهج الإسلامي يربط الناس بدينهم، ويسهم في تحليل الأحداث وتفسيرها تفسيرًا إسلاميًا سليمًا.

(1) انظر: سالم، التاريخ والمؤرخون العرب، ط1، (ص40).

ج–العناية بالتاريخ لا تعني البدء من نقطة الصفر، بل المقصود أن يكون هناك منهج عدل يتعامل مع معطيات التاريخ بروح علمية مخلصة معتدلة منصفة، ويُقبل فيه القبول والرد لمفردات التاريخ وأحداثه على أصول علمية ثابتة وقواعد سليمة راسخة، دون أن يثنيه ذلك عن متابعة آخر معطيات المنهجية الموضوعية التي يأتي بها العصر الحديث، وبهذا تكون العناية بالتاريخ إكمالًا لمسيرة القدماء من المؤرخين، وإتمامًا لعملهم ومواكبة لروح العصر فيما لا يتنافى مع الأسس.

د–التاريخ الإسلامي ممتلئ برجال الفكر والعلم من أهل الإسلام الذين قدموا خدمات جليلة في مختلف المجالات، وإعادة النظر في التاريخ وتأمل ما جاء فيه تسهم في التعريف بهؤلاء بطريقة مناسبة مع ما قدموه من أعمال عظيمة، وجهود واضحة، ليغلق باب الإعجاب من قبل بعض المسلمين المخدوعين بالحضارة الغربية الزائفة، فتصرف وجهتهم نحو ماضيهم وتاريخهم وتراثهم وعلمائهم.

وبناء على ما سبق فإن إحياء التراث الإسلامي وتصحيح تاريخه فيه تعميق الانتماء لهذا الدين، والاعتزاز بعقيدته، وقيمه وأخلاقه، ومراعاة كل ذلك وتطبيقه سرًا وعلانية، فرديًا وجماعيًا، وفي ذلك إسهام في التغلب على الهزيمة النفسية التي أفقدت الكثيرين من المسلمين الاعتزاز بهويتهم، وفي إحياء التراث تعميق الثقة بنصر الله تعالى للأمة، خاصة ونحن اليوم في مواجهة تحدي شرس من قبل الأعداء المتربصين بالإسلام.

الخاتمة:

بعد دراسة موضوع "النوازل المعاصرة في الحكم والسياسة الشرعية وموقف الدعوة الإسلامية منها"، تم التوصل إلى النتائج التالية:

قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب المستجدات: حيث أثبت البحث أن الشريعة الإسلامية تمتلك مرونة كبيرة تمكنها من التعامل مع النوازل المعاصرة في مجالي الحكم والسياسة الشرعية، من خلال الاجتهاد الفقهي المستند إلى المقاصد الشرعية.

إشكاليات تطبيق المفاهيم السياسية الحديثة: بينت الدراسة أن هناك تحديات تواجه الأمة الإسلامية في تبني بعض المفاهيم السياسية الحديثة، وتباين الآراء الفقهية حول مدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

التوازن بين الثوابت الشرعية ومتطلبات الواقع: أكدت النتائج أن الحلول الفقهية للنوازل السياسية تحتاج إلى تحقيق توازن دقيق بين الالتزام بالثوابت الشرعية ومراعاة متطلبات العصر والتطورات الحديثة.

دور الدعوة الإسلامية في توعية المجتمعات: أوضحت الدراسة أن للدعوة الإسلامية دوراً محورياً في توعية المجتمعات الإسلامية بالنوازل المعاصرة، وتعزيز فهمهم الصحيح للعلاقة بين الأحكام الشرعية والسياسة الحديثة.

التأثير الإيجابي للمقاربة المقاصدية: تبين أن اعتماد المنهج المقاصدي في التعامل مع النوازل السياسية يساهم في تقديم حلول عملية تراعي مصالح الأمة وتحقق العدالة الاجتماعية.

الحاجة إلى مراجعات فكرية مستمرة: أكدت الدراسة على ضرورة مراجعة المواقف الفكرية والدعوية بشكل دوري لتتوافق مع التغيرات السريعة في المشهد السياسي والاجتماعي.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، محمد يسري، **فقه النوازل للأقليات المسلمة تأصيلا وتطبيقا**، ط2، (القاهرة، دار اليسر، 2012).
2. إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح، **المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مراجعة منهجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، د.ط، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010م).
3. الأهدل، عبد الله قادري، **السباق إلى العقول**،، د.ط، (السعودية، موقع وزارة الأوقاف السعودية، ١٤٣١هـ).
4. ابن باز، عبد العزيز بن عبد الله، **فتاوى نور على الدرب**، جمعها ورتبها: الدكتور محمد بن سعد الشويعر، قدم لها: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ، مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء، ط1، (المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، 1428 - 1441 هـ).
5. بوسعادي: يمينة ساعد، **الثابت والمتغير من أحكام الأسرة**، ط1، (الرياض، مركز باحثات لدراسات المرأة، 1436هـ).
6. تهذيب اللغة، قارن أبو منصور الأزهري، (211/13)، تحقيق: عبد السلام هارون الدار المصرية للتأليف والترجمة.
7. التويم، خالد بن محمد بن يوسف بن عبد العزيز، **التبعية الفكرية في مجال التربية وعلاجها من منظور إسلامي**، رسالة دكتوراه، كلية التربية (السعودية، جامعة أم القرى، 1417هـ/ 1997م).
8. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد الحراني الحنبلي الدمشقي، **الفتاوى الكبرى**، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1408هـ– 1987م).
9. جمال، أحمد، **الأصولية الجديدة والحداثة: معالم في الطريق أنموذجًا**، حوليات آداب عين شمس، مجلد 40، مارس 2012م.
10. الجنحاني، الحبيب، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**، د.ط، (د.م، دار عالم الفكر، 1999م).
11. جوهر، نهاد محمد عبد الحميد، **المجتمع المدني العالمي ودور المؤتمرات الموازية في دعم قضايا الجنوب**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (مصر، جامعة القاهرة، 2005م)
12. الجيزاني، محمد حسن، **فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية**، ط2، (السعودية، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2006م)

13. حدوي، محمد، **الجذور التاريخية لمفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي**، مجلة رهانات، مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية، العدد 50، 2020م.

14. حسين محمد الخضر، **الحرية في الإسلام**، د.ط، (القاهرة، دار الاعتصام، د.ت)

15. أبو حلاوة، كريم، **إشكالية المجتمع المدني: النشأة، التطوير، التجليات**، ط1، (دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، 1998م).

16. خضر، أحمد إبراهيم، **نحن والمجتمع المدني حقيقة هذه الدعوة وماذا وراءها من أهداف**، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، العدد 159، فبراير 2001م.

17. دبلة، عبد العلاي، وفرحاني، عمر، **أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية**، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير، الجزائر، العدد الأول، 2006م.

18. درباش، مفتاح عمر، **المجتمع المدني وعلاقته بالديموقراطية وحقوق الإنسان**، مجلة الباحث، جامعة سرت، كلية التربية ودان الجفرة، العدد التاسع، 2015م.

19. الدميجي، صالح محمد، **موقف الليبرالية في البلاد العربية من محكمات الدين**، ط1، (الرياض، مجلة البيان، 1433هـ).

20. أبو دية، أحمد، **الفساد: الداء والدواء –الاطفال في المواجهة**،، د.ط، (رام الله، فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، 2004م).

21. الراشدي، أماني بنت فلاح بن سافر، **موقف الشيخ ابن باز من النوازل العقدية المعاصرة**، دراسة ماجستير، (السعودية، جامعة أم القرى، 1434هـ /2012م).

22. الزنيدي، عبد الرحمن بن زيد، **تطبيق الشريعة الإسلامية في السعودية وآثاره في الحياة**، د.ط، (المملكة العربية السعودية، الأمانة العالمة للاحتفال بمرور مائة سنة على تأسيس المملكة، 1419هـ).

23. أبو زيد، بكر عبد الله، **معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ**،، ط3، (الرياض، دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1417 هـ-1996م).

24. سالم، السيد عبد العزيز، **التاريخ والمؤرخون العرب**، ط1، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981م).

25. السامرائي، حذيفة عبود، **موقف الأئمة والخطباء من النوازل المعاصرة –المظاهرات الشعبية دراسة فقهية تطبيقية**، مجلة سامراء، جامعة سامراء، العدد 33، 2013م.

26. السلمي، عبد الرحمن بن صامل العلياني، **الفقه العقدي للنوازل السلمي**، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية.

27. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي، **الأم**، د.ط، (بيروت، دار المعرفة، 1410هـ-1990م).

28. أبو عباة، أنور بن عبد الله، **أهمية الأنشطة في تعزيز الانتماء الوطني**، ط1، (الرياض، مكتبة النافذة، 1440هـ/ 2019م).

29. عبد الناصر، أبو الفضل، **المدخل إلى فقه النوازل**، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 1، 1997م.

30. عزمي، بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، بشارة عزمي، د.ط، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م).

31. عمارة، محمد، **الإسلام والغرب: افتراءات لها تاريخ**، ط1، (د.م، مركز الإعلام العربي، 1427هـ / 2006م).

32. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، (د.م، عالم الكتب1429 هـ - 2008 م).

33. القحطاني، مسفر بن علي، **منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة**، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1421هـ).

34. قنديل، أماني، **الخبرة السياسية المصرية في مائة عام**، أعمال المؤتمر السنوي الثالث عشر للبحوث السياسية، 4-6 ديسمبر، 1999م، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

35. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، جميع وترتيب: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، د.ط، (القاهرة، دار الدعوة، د.ت).

36. ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، (بيروت، دار الفكر، 1979م).

37. نصار، محمد عبد الستار أحمد، **الأصولية والعقل**، مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، المجلد السادس، العدد السابع عشر.